

على الغلاف

وقعت الحرب بين «قضاة العهد»

لم تشهد العدلية، منذ عقود، ملفاً أكثر خطورة من قضية «الفساد القضائي» المفتوحة منذ اسابيع. رغم ذلك، انكفا المدعي العام التمييزي عن متابعة القضية، ليركها في عهدة المدعية العامة في جبل لبنان، القاضية غادة عون، التي تشبّه مع اثنين من زملائها المحسوبين، مثلها، على «تيار العهد»

رؤىات مرتضى

تستعر الحرب في قصر عدل بعيدا، معسكر بقيادة القاضية غادة عون وفرع المعلومات يواجهه معسكر التحقّد رؤوسه وأذرعُه: من قاضي التحقيق الأول في بعيدا نقولا منصور إلى مدّعين عامين وموظّفين قضائيين ومحامين. اما خارج بعيدا،

فمعسكر ثالث «متحالف» مع خصوم عون، يقوده مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس الذي يشارك في «الحرب» القائمة، متخلّاً على الإعلام، وعلى جهاز أمن الدولة المخرب منه، على قاعدة أنّ فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي معاد له. كُمل معسكر يتهم الآخر بالفساد، علماً أنّ القضاة الثلاثة يتناسون ملف مكافحة الفساد. إذ يحضر عون وجرمانوس في الادعاء العام نتيجة انكفاء المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود. يليهما في هرم مكافحة الفساد، قاضي التحقيق، نقولا منصور الذي تولى التحقيق في ملف فساد الضباط وملاحقة محامين اشّبهه بدفعهم رشى للقطعة على مطلوبين أو التلاعب بملفات قضائية. علماً أنّ القضاة الثلاثة المتناصرين «ينتمون» إلى التيار السياسي نفسه: تيار عهد الرئيس ميشال عون

ورغم ما يُشاع عن غايبه سياسية ونوابا مبيّنة خلف حملة مكافحة الفساد القضائي، إلا أنّ الوقائع تُثبت أنّ الملف فتح بارامية من غير رام» بداية القضية كانت بعد قرار رئيس الهيئة الاتهامية في جبل لبنان القاضي منذر زيبان بإخلاء سبيل المتهم بتهرّب اثنان من الحشيشة، مهدي م. إذ اشّبهه في أنّ المخلى سبيله كان

قد رشى عنصرًا في «النشرة الجرمية» لإخفاء حكم صادر بحقه، توقيف الأخير قاد إلى توقيف ستة أشخاص (أربعة منهم في جبيل) تبين أنّ أحدهم تربطه علاقة بسائق القاضية عون، الذي اشّبهه في تقاضيه رشى وتعاطيه المخدرات. أبلغ ضباط فرع المعلومات عون بشأنه فأرسلته إلى التحقيق ليتم توقيفه. إثر ذلك، خابره محقّقو الفرع عون بشأن شخصين (إيلي ب. وطراد هـ) يشبّهه في أنهما سمساران للقضاة. اعترف الأول بأنّ الثاني كان يعمل سائقاً لجرمانوس طوال 15 سنة. ادعى معاون مفوض الحكومة على سائق عون وادعت محقّقو الفرع عون بشأنه فأرسلته إلى التحقيق ليتم توقيفه. وثلا ذلك توقيف شخص زعم أنه «مدير مكتب» القاضي جرمانوس، فثارت ثائرته واعتبر أنه مستهدف، فزادت الحساسية بينه وبين عون. اما القاضي منصور فحكايته مختلفة، وهي تعود إلى قضية «سايفكو» الشهيرة، يتردد في أروقة قصر العدل أنّ منصور يُحمّل عون مسؤولية هرب مدير الشركة شاھي بريفانيان الذي يهاجم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، كذلك يتناقل قضاة أنّ منصور يدفع عون بأنها تُسرب أخباراً ضده في الإعلام، ولمنصور قصة أخرى مع بريفانيان، إذ كان وكيل الأخير،

رئيس قلمه نزار ن. عدم المثول أمام محققي فرع المعلومات، رغم أنه مطلوب للتحقيق، كشاهد، باسم من قضية العفون، على أسلحة حربية في منزل أحد الموظفين بقضية الفساد القضائي. اما منصور، فيطلب من

غادة عون تردّ التهم: أكافح الفساد... أو أرحل!

رؤىات مرتضى

بُعده قضية «فساد» من نوع آخر. في «التقدير المسلكي» للقاضية عون، لا يُعرف إن كانت متسندة أو متساهلة، تتعدد الصفات التي تسعها بشأنها، ورغم أنّها رفعت لواء مكافحة الفساد، يُردّد زملاء لها بأنها تتراخي لصالح المحسوبين على التيار الوطني الحرّ. يُقال إنّ كل من يحكي معها باسم الجنرال ميشال عون، تتجاوب معه، بالنسبة إليها «الجنرال مقدّس». لدى القاضية عون شراسة يُفترض توافرها في قضية الملاحقة، لكنها أحياناً تطلق شراساتها في الموضوع الخطأ. ولعلّ حادثة طرد القضاة المتدرّجين من مكتب محامية عامة في بعيدا قبل اسابيع، واحدة من سلسلة حوادث عُدت تسلطاً غير قانوني وغير مُحبّب من قبل عون. غير أنّ هناك من يعتبر أنّ فقدان الكيمياء بينها وبين عدد من القضاة، يدفعهم إلى تضخيم «خلافات متضاربة»، وحادثة القضاة المتدرّجين (قبل إنّ عون طردتهم من مكتب مدّع عام في بعيدا) مثال على هذا الصراع.

معينة، وتحديدًا التيار العوني غير أنّ قضاة مغربيين من القاضية عون، بأنها مفتوح ومتسندة، وأنها تتساهل أحياناً مع حالات معينة من باب إنساني. تتكرر الماخذ التي تُسجّل ضد القاضية عون، لكن أبرزها الأتي:

1 - ما تتردد عن تأخير مقصود لتعميم مذكرة إحضار شاھي بريفانيان، رئيس مجلس إدارة Sayfo Holding، ما سمح بمغادرته الأراضي اللبنانية قبل توقيفه، وهنا تُتهم القاضية عون بأنها سهّلت هرب مطلوب مشبّهه في إخلاسه ملايين الدولارات. غير أنّ مصادر مغربيّة من القاضية عون تؤكد أنّ الأخيرة أصدرت مذكرة إحضار شاھي فور علمها بوجوده على الأراضي اللبنانية من أحد المدّعين، مشيرة إلى أنّه جرى دهم منزله من دون أن يعثر عليه. عندها طلبت عون من القوى الأمنية تعميم بلاغ منع سفر بحقه. بعد السفر صدر الساعة الخامسة من مكتب مدّع عام في بعيدا) مثال على هذا الصراع.

تتعدد الملفات التي يتداولها قضاة وموظّفون عن «تجاوزات» ينسبون لها إلى القاضية عون، لكنها لم تُساءل بشأنها. ورغم أنّ معظم القضاة «ببصمون» على أنّ عون نظيفة الكفّ وبدأيات هذا الملف كانت بتوقيف سائقها الذي عمل معها لنحو سبع سنوات. غير أنّ هذا الجانب يقابله جانبٌ

مستشار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، منصور فاضل، يؤكدون أنّ بابها مفتوح للجميع، وأنها تتساهل أحياناً مع حالات معينة من باب إنساني. تتكرر الماخذ التي تُسجّل ضد القاضية عون، لكن أبرزها الأتي:

1 - ما تتردد عن تأخير مقصود لتعميم مذكرة إحضار شاھي بريفانيان، رئيس مجلس إدارة Sayfo Holding، ما سمح بمغادرته الأراضي اللبنانية قبل توقيفه، وهنا تُتهم القاضية عون بأنها سهّلت هرب مطلوب مشبّهه في إخلاسه ملايين الدولارات. غير أنّ مصادر مغربيّة من القاضية عون تؤكد أنّ الأخيرة أصدرت مذكرة إحضار شاھي فور علمها بوجوده على الأراضي اللبنانية من أحد المدّعين، مشيرة إلى أنّه جرى دهم منزله من دون أن يعثر عليه. عندها طلبت عون من القوى الأمنية تعميم بلاغ منع سفر بحقه. بعد السفر صدر الساعة الخامسة من مكتب مدّع عام في بعيدا) مثال على هذا الصراع.

تتعدد الملفات التي يتداولها قضاة وموظّفون عن «تجاوزات» ينسبون لها إلى القاضية عون، لكنها لم تُساءل بشأنها. ورغم أنّ معظم القضاة «ببصمون» على أنّ عون نظيفة الكفّ وبدأيات هذا الملف كانت بتوقيف سائقها الذي عمل معها لنحو سبع سنوات. غير أنّ هذا الجانب يقابله جانبٌ



تدخل جرمانوس محتجاً على دهم منزله أحد أبناء منطقتة (مروان بوحدن)

بوجود إشارة المدعي العام في ملف جزائي». لم يتكف منصور بذلك، بل عد إلى ما يشبه إعلان «ثورة» في عدلية بعيدا برى نفسه محاصراً بعد توقيف ضابط وكف يد قاضٍ والتحقيق منهم التضامن مع زملائهم. لكنه لم

غادة عون تردّ التهم: أكافح الفساد... أو أرحل!

وفيما أكد محامون وقضاة استحالّة مصادر قضائية مغربة من القاضية عون تردّ بأنه ربما أخذت المحاكمات في تقديرها بإخلاء سبيله، لكنها إذا ثبتت لها براءته، لكنه سال: طبيب وأنه وقع في الخطأ من دون لماذا لم تُبرّته إن كان قدّم دليلًا لا يبرق إليه الشك في مظلوميته؟ أما المحامون والقضاة الآخرون فكادوا أنّ ما فعلته لا يعدّ مخالفة. واللائق في القضية أن المحكمة التي كانت تراستها عون، عبّثت الجلسة وسيق الموقوف إلى الاستجواب وعُرض الملف على النيابة العامة ثم استجوب وقدم سجلاً عدلياً وأخلي سبيله في يوم واحد، ورغم وجود مدعى شخصي ضده من أصحاب العقارات التي جرى تزوير مستندات لببها. في المحصلة، تعود للقاضى سلطة التقدير، لكن عندما يتخذ هذا القاضي قراراً خارجاً عن المألوف،

يتهمها زملاء لها بحداية التيار الوطني الحر وعدم رد أي طلب لمسؤوليه

في

الفساد في «العدلية»: كف يد احد اعضاء مجلس القضاء الاعلى

لم تتوقف التحقيقات الجارية في فضيحة الفساد القضائي التي تهرّ قصور العدل. فقد بلغ عدد القضاة الحاليين على المجلس التاديبى أربعة قضاة، بعدما أعلن وزير العدل البرت سرحان أنه، ومتابعة للتحقيقات التي تجريها هيئة التفتيش القضائي، أصدر مجلس الهيئة بتاريخ 2019/4/4 قراراً بإحالة قاض إلى المجلس التاديبى الخاص بالقضاة. وقد اتّخذ وزير العدل قراراً، وفقاً لصلاحياته القانونية (المادة 90 من قانون القضاء العدلي)، وبناءً على اقتراح مجلس هيئة التفتيش القضائي، بوقف القاضي المذكور عن العمل مؤقتاً إلى حين البت بوضعه من قبل المجلس التاديبى. وعلمت «الأخبار» أنّ القاضي الرابع الذي جرى وقفه عن العمل هو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ورئيس الهيئة الاتهامية في جبل لبنان القاضي منذر زيبان الذي كانت «الأخبار» قد نشرت يوم 13 شباط 2019 تحقيقاً بشأن ملاسبات إخلاسه سبيل أحد المتهمين في ملف مخدرات بعنوان: «إخلاء متهم بتهرّب اثنان من المخدرات: هل صدر العفو العام، على تجار المنوعات؟»

احد المدعين العامين في «الفساد القضائي» هو في الوقت عينه مشبّه فيما

أوراق اعتماده ومن يسعى لتحقيق العدل: كل الأسئلة والصراعات تعود إلى سببين:

1- انكفاء النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود عن أداء دوره، وهنا تجرّز معضلة: أحد المدعين العامين في قضية الفساد القضائي هو في الوقت عينه أحد المشتبه فيهم في القضية نفسها!

2- ضعف أداء هيئة التفتيش القضائي طوال السنوات التي مضت. غياب حمود وضعف الهيئة هما تحديداً ما شجّع جهازاً أمثياً (فرع المعلومات)، ومدعية عامة (القاضية «مخالفاتها» من بين المعسكرين المتخاصمين على حق؟ أم كلاهما مُفرض؟ من يُريد منهم قضاءً قويا وعادلاً؟ من يُقدّم

تتضمّن كل «هفواتها» (راجع التقرير في الصفحة نفسها)، وكل أبيهم متنوعو الانتماءات المذهبية والسياسية. في المقابل، ينظم معارضو القاضية عون «مضطة اتهام» طويلة بحقها،

بنحو 99 غراماً من حشيشة الكيف و«فتر لف»، و6 حبات كبتاغون، بموجب رقم المحضر 41/302 بتاريخ 30 كانون الثاني 2019، لكنه تُرِكَ لقاء سند إقامة بموجب إشارة القاضية عون. في الحالات العادية، يُفترض توقيف هذا الشخص، غير أنّ المصادر القضاية ترد بان مدة غرام حشيشة حربي، وأصابه بجرح طفيف في يده، وبدلاً من الانداع على المرافق بجناية محاولة القتل لكون التصويب كان بتاريخ 13 تشرين الأول عام 2018، إثر وصولها إلى المطار. غير أنّ القاضية عون أشارت بتتركها بموجب سند إقامة وحجز هويتها وإيلائها بمراجعة النيابة العامة الاستئنافية ببرت أنّ القاضية عون ادّعت على المرافق بجرم الإيذاء، لأن الإصابة كانت سطحية، إلا أنّ مصادر مقابلة الخباية أحالته على قاضي التحقيق بجرم ترويع المخدرات. ملف آخر يجري التداول فيه، يتصل بتوقيف عناصر سرية مطار بيروت الدولي، فصلة الضابطة العدلية، المواطن القطري أحمد محمد حاسم العلي، وفي حوزته كمية من المخدرات قُدرت

في